

الأول من نوعه.. إنجاز تقييم النظم البيئية البرية والبحرية بأبوظبي



أكملت هيئة البيئة- أبوظبي بنجاح، تقييمها للأنظمة البيئية البرية والبحرية في أبوظبي، وذلك في إطار إعداد قائمة أبوظبي الحمراء للنظم البيئية، والتي تعد جزءاً من مشروعها المتكامل لتقييم البيئات البرية والبحرية في الإمارة، والذي يعد أول تقييم من نوعه على مستوى المنطقة

وقالت الدكتورة شيخة سالم الظاهري الأمين العام للهيئة: «تعد قائمة أبوظبي الحمراء للنظم البيئية إلى جانب كونها الأولى في المنطقة، نموذجاً مثالياً للتعاون مع شركائنا من المنظمات البيئية العالمية في تطوير وتعزيز الجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وزيادة المعرفة حول الوضع الحالي والتهديدات التي تتعرض لها الأنواع

وأضافت: «ستعمل هذه القائمة على تعزيز جهود الهيئة لحماية الموائل والأنظمة البيئية المهددة بشكل فعال في الإمارة، من خلال تضمين النظم البيئية المهددة ذات الأولوية في خططنا لتوسيع شبكة المحميات الطبيعية التي تديرها الهيئة

وأشارت إلى أن هذه القائمة ستعزز أيضاً من الجهود التي تبذلها الهيئة للتخفيف والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ،

خاصة أن الإمارات تستعد لاستضافة مؤتمر المناخ «كوب 28» في وقت لاحق من هذا العام

وأضافت د. الظاهري، أنه سيتم نشر القائمة كوثيقة من وثائق الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، والتي سيتم توزيعها في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي سيسهم في تسليط الضوء على جهود أبوظبي في تطبيق عمليات ذات معايير دولية على المستوى المحلي لحماية تنوعها البيولوجي

ووفقاً للتقييم تم تصنيف 12 نظاماً بيئياً بأنها «مهددة»، في حين تم تقييم نظامين على أنهما «معرضان للخطر بشكل كبير»، و5 أنظمة «مهددة بالانقراض» و5 أخرى «معرضة للخطر» وكشف التقييم أنه في الوقت الحالي لا يوجد دليل على أي تدهور لنظام بيئي داخل الإمارة

وقال أحمد الهاشمي المدير التنفيذي لقطاع التنوع البيولوجي البري والبحري بالهيئة: «تشكل قائمة أبوظبي الحمراء للنظم البيئية فهماً حول المخاطر التي تواجه كل نظام بيئي، ما سيمكن الهيئة من إنشاء شبكة مستهدفة من المناطق المحمية بشكل فعال

وأضاف أنها لا تعد القائمة الأولى في المنطقة فحسب، بل هي أيضاً الأولى من نوعها التي تشمل النظم البيئية الصحراوية، وتطبق معايير التقييم على النظم البيئية من صنع الإنسان، مشيراً إلى أن القائمة كانت تجربة تعليمية مهمة لفريق الهيئة، خاصة ما تضمن ذلك من العمل مع خبراء من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

وأشار إلى أنه تم خلال عملية التقييم تصنيف النظم البيئية في الإمارة وفقاً لمعايير الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (وتصنيف درجة تهديدها، بهدف حمايتها والمحافظة عليها ووضع خطط لضمان استدامتها). (وام